من الزنتان إلى القاهرة..مصير غامض لسيف الإسلام القذافي

في ظل ضبابية المشهد الليبي وتعقيداته.. قد يكون الإبعاد هو الخيار

سيف الإسلام القذافي

ليبيا- أحمد علي - خليل الكلاعي

سياق ضبابي ومعقد يتحدد على وقعه مصير سيف الإسلام نجل العقيد الراحل معمر القذافي، والقابع داخل أحد السجون الليبية منذ خمس سنوات.. وتضارب فرضته جملة التغييرات الحاصلة في خريطة المشهد السياسي الليبي، وهو ما يجعل ذلك المصير غامضًا ومفتوحًا على أكثر من سيناريو، دون تأكيد أو استبعاد لبقائه داخل مدينة الزنتان الجبلية التي تبعد ١٨٠ كم عن العاصمة طرابلس، أو خارج البلاد.

جميع الملابسات التي تحيط بملف سيف الإسلام القذافي تدلل على هذا السياق والتضارب، إلا أن بعض المصادر أصرت في أحاديث منفصلة لوكالة الأناضول على أنه لا يوجد تضارب ولكن هناك تفسيرات خاطئة لإحداثيات الوضع عمومًا في الزنتان بشكل خاص وفي ليبيا بشكل عام.

ومع هذا، لا ينكر أحد الجدل الذي أثير مؤخرًا بشأن ما إذا تم تنفيذ الإفراج عن سيف الإسلام أو لا، حتى مع إعلان محاميه الإفراج عنه، واضيف اليه جدل آخر حول خيارات الليبين في التعامل مع سيف الإسلام الفترة المقبلة وما إذا كان سيبقى داخل الزنتان أم أن محطته التالية ستكون القاهرة، كأحد الحلول المطروحة التي تحدثت عنها مصادر، لحماية سيف القذافي.

مصدر من عائلة سيف الإسلام القذافي قال للأناضول إنهم "على علم بمباحثات تجرى بين قيادات أمنية مصرية وأخرى ليبية في الزنتان الجبلية (سجن سيف الإسلام)، لبحث نقل سيف الإسلام للقاهرة، بعد المفاضلة بين وضعه في كلا المكانين بعد الإفراج عنه، لاسيما أنه مازال مطلوبًا لدى الجنائية الدولية".

وفي الوقت الذي لم يوضح فيه المصدر العائلي الذي يعيش بالعاصمة القاهرة، نتيجة هذه المباحثات، أوضح أن وفدًا مصريًا رفيع المستوى متواجد في ليبيا منذ يومين لمتابعة الأمر، الذي وصفه بأنه يواجه "تعثرا" دون أن يوضح أسباب.

لكن مسؤول مصري، على دراية بملف العلاقات المصرية الليبية، نفى وجود مباحثات بين الجانبين، مرجعًا الأمر لسببين، حالة الفوضى السياسية التي تشهدها ليبيا، وعدم رغبة مصر في التورط بملف مشتبك دوليًا، في إشارة لمطالبة الجنائية الدولية بتسليم سيف الإسلام القذافي.

وتقول وسائل إعلام عربية أن مصر كانت الوجهة الثانية لزوجة القذافي صفية فركاش، وتعيش حاليًا بها بعدما تركت منذ ٣ سنوات الجزائر حيث لجأت لها بصحبة ٣ من أبناء القذافي في ٢٠١١.

ومن بين عائلة القذافي، ممن قطنوا بالقاهرة، ابن عم القذافي أحمد قذاف الدم والذي كان يشغل موقع منسق العلاقات المصرية الليبية، قبل أن يلقى القبض عليه في ٢٠١٣ لاتهامه بقتل ضابط شرطة ومقاومة السلطات وحيازة سلاح دون ترخيص، قبل أن يقوم القضاء المصري بتبرئته في نهاية العام نفسه.

ورغم هذا يربط تعاون قضائي بين ليبيا والقاهرة حيث سلمت الأخيرة عددا من رجال القذافي من بينهم محمد علي إبراهيم منصور القذافي، وهو قريب للعقيد الراحل وشغل في عهده منصب مدير إدارة صندوق التمويل الإنتاجي، وعلي محمد الأمين ماريا القائم بأعمال سفير ليبيا السابق بالقاهرة.

على ذات الجهة، لم يؤكد الناطق باسم المجلس العسكري الزنتان محمود الحتويش، أو ينفي لوكالة الأناضول، زيارة الوفد المصري إلى ليبيا، إلا أنه شدد على أن "قضية سيف الإسلام متعلقة بالشعب الليبي والسيادة الليبية ولا يمكن نقله لأي جهة كانت أو بواسطة أحد .. فإن كان مدانا بقضايا فهي تخص الشعب الليبي ولا تخص دول أخرى شقيقة أو أجنبية ..

وإذا تعثرت محاكمته داخل ليبيا أو لم يحقق معه قانون العدالة يمكن أن يكون هناك مخرج بحكم خارجي (لم يوضح طبيعته) لكن ليس الآن لأن المؤسسة القضائية مازالت مستقلة ونرى فيها خيرًا وستنصف سيف الإسلام إن كان بريئا أو غير ذلك شأنه شأن الليبيين".

في الاتجاه نفسه، كشف عبد الله ناكر رئيس حزب القمة وأحد القيادات السياسية لمدينة الزنتان رفض المدينة لعروض سبق أن قدمتها عدد من الدول (لم يذكرها) ينتقل إليها سيف الإسلام، مذكرا في ذات السياق أن المكان الآمن لسيف الإسلام حاليًا هو المؤسسة السجنية التي يقبع فيها والواقعة داخل الحدود الإدارية للزنتان.

ومنذ يونيو/حزيران ٢٠١١، تطالب المحكمة الجنائية الدولية، ليبيا بتسليمه، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية إبان الثورة الليبية في ٢٠١١، وهو ما ترفضه ليبيا، وتصر عليه الجنائية الدولية.

ويقبع سيف الإسلام القذافي في بلدة الرنتان منذ أن تم إلقاء القبض عليه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١. ورفض الثوار بالبلدة نقله إلى العاصمة طرابلس رغم الجهود الحثيثة، ومثل مرتين أمام محكمة الزنتان الجنائية بتهمة "المساس بالأمن الوطني".

وتزداد حدة التضارب في تحديد المكان الحالي لسيف الإسلام، هل هو داخل السجن أم خارجه، ففريق يقول أن سيف الإسلام مازال داخل السجن، ويتصدر هذا الحسم هو المجلس البلدي والعسكري لثوار الزنتان، وفريق يفضل عدم الإفصاح ما إذا كان داخل أو خارج السجن ويمثله العجمي العتيري، آمر كتيبة المشرفة على سجن سيف الإسلام.

وقال بيان مشترك صادر عن المجلس البلدي، والعسكري لثوار الزنتان: نؤكد أن المتهم موجود في السجن، ولم يتم إطلاق سراحه بغض النظر عن التصريحات المرئية أو المسموعة"، فيما قال العجمي العتيري: "قانون الإفراج تم تنفيذه بعد إصدار أمر من الجهة التنفيذية بتنفيذه وقد نفذنا هذا القانون"، رافضًا تحديد ما إذا كان سيف الإسلام مازال داخل السجن أو لا وفسر الأمر بأنه "أمور أمنية لا نتحدث عنها".

وذهب كل من عبد الله ناكر رئيس حزب القمة وأحد القيادات السياسية، وعبد السلام عبد الله نصية، عضو مجلس النواب الليبي عن الزنتان، في تصريحات مقتضبة للأناضول إن سيف الإسلام مازال في السجن في مدينة الزنتان.

مصدر من الأعيان داخل قبيلة الزنتان، وعلى دراية بكواليس الملف، تحدث للأناضول شريطة عدم ذكر اسمه قال: سيف الإسلام أفرج عنه رسميا وقانونيًا، وحاليًا هو تحت وصاية المجالس العسكرية والبلدية والاجتماعية والقبلية بالزنتان، والفرضيات جميعها واردة بدءا من إطلاق سراحه يذهب إلى المكان الذي يريد ووصولا إلى أن يعاد للقضاء من جديد.

واستطرد المصدر: احتمالية اطلاق سراحه لن تكون في القريب، فلا مكان يذهب إليه داخل ليبيا غير الزنتان فلا قبائل خارجها تحتويه ولا هو سيرغب في المخاطرة، أما خارج ليبيا بحكم المواثيق الدولية وبالنظر إلى أن ملفه في لاهي لا يزال مفتوحا فستستلمه حينها المحكمة الدولية مباشرة ولن يخرج. ولفت إلى أن العفو العام عن سيف يعيد له حقوقه المدنية، من حيث الاجتماعات والتوقيع على المستندات وغيرها، وكلها كانت تتطلب اذن من النيابة، قائلا: حاليًا يستطع التصرف بحرية أكثر، ليست حرية كاملة .. لكن يمكنه التصرف في أملاكه وحرية من يزوره وغيرها. المصدر قال إن التضارب ليس سوى لعب بالمفردات لأن محاميه قال أفرج عنه ولما سأل العجمي قال نفذ الإفراج ولا أقول عن مكانه لتحفظات أمنية، وبعدها خرج بيان مجالس الزنتان بأن مازال في السجن، باختصار كل ما حدث أن سيف الإسلام تحرر من سلطة الدولة.

الناطق باسم المجلس العسكري الزنتان محمود الحتويش، قال للأناضول: لا نعلم مكان احتجاز سيف الإسلام بالضبط، لكنه مازال في السجن وتم التحقيق معه بواسطة النائب معه وعقدت أكثر من جلسة في محكمة الإنسان .. كان أمر قضائي ينظر أمام القضاء الليبية.. وبخصوص العفو العام فهو صدر من جهة تنفيذية (الحكومة الليبية المؤقتة بواسطة وزارة العدل)، وهو الأمر الذي كان يتطلب إما المصادقة أو الاتفاق مع جهة قضائية الممثلة في القضاء الليبي، وفي نفس الوقت يكون صادر من جهة تشريعية لأعلى سلطة في دولة سواء برلمان أو ما يحل محله.

وأضاف الحتويش: أمر آخر أن العفو العام يصدر لمن لم تكن هناك قضايا محددة ضده، وهذا بعكس حالة سيف الإسلام فهناك إلى الآن قضايا مرفوعة لم يبت القضاء في صحتها أو عدمها، لافتًا إلى أن هناك من يرى أن سيف الاسلام لا يشمله العفو العام لأنه مازال على ذمة قضايا جنائية أخرى لدى النائب العام لم يفصل فيها القضاء، وبالتالي فحكم العفو عنه مقيد.

وكشف الحتويش أنه حينما ثارت ما أسماه بالزوبعة الإعلامية، تم تكليف مجموعة من الزنتان بالتحقق من وجوده داخل مكان احتجازه، معربًا عن مخاوف لدى الزنتان من وجود تداخلات بين السلطات الثلاثة خصوصا أن السلطة التنفيذية أصدرت قانون العفو دون اللجو لجهة قضائية، كذلك مخاوف اجتماعية تتعلق برفض فريق لإطلاق سراح سيف الإسلام.

وتابع المسؤول: هذا الفريق يمتلك سيطرة وقوة، لذا نعرف لا يوجد قبيلة أخرى تقبل سيف الإسلام ولا يوجد مدينة أخرى تستطيع مواجهة هذا الفريق .. لا أحد يستطيع أن يضمن حياة سيف الإسلام خارج الزنتان حتى قبيلته. وبالنسبة لنا لا نريد إحداث زوبعة أو شرخ اجتماعي.

وتجسدت ضبابية الوضع القانوني كما وصفه المسؤول العسكري، في تداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي لوثيقة منسوبة لوزير العدل الراحل المبروك قريرة (توفى قبل أسابيع) تحمل تاريخ ١٠ أبريل/ نيسان الماضي،، تفيد بتطبيق قانون العفو العام، الصادر عن مجلس النواب رقم (٦) لعام ٢٠١٥، على سيف الإسلام، وهي الوثيقة التي نفتها الوزارة نفسها.

وقالت الوزارة في بيان لها، إن "الوثيقة تحتوي على أخطاء قانونية فادحة لا تصدر عن مستشار عرف عنه بالحنكة والخبرة القانونية في أصعب القضايا".

وفي حال صحة النفي، قد يدفع إلى احتمالية إعادة سيف الإسلام للقضاء، في تساؤل عما إذا كانت الزنتان ستختار في النهاية اللجوء إلى سلاح الإبعاد لحمايته أو الإبقاء عليه داخل جدرانها الأربعة.

الأمم المتحدة تدق ناقوس الخطر وتدعو لمساعدة جنوب السودان

عواصم - وكالات

أطلقت الأمم المتحدة نداء دوليا لجمع مبلغ ٩٥٢ مليون دولار لتمويل الحاجات الإنسانية في السودان للعام ٢٠١٦.

وجاء هذا النداء بهدف تلبية حاجات ٤،٦ ملايين شخص، بمن فيهم عشرات الآلاف الذين نزحوا إلى السودان من جنوب السودان فرارا من النزاع الدموي ونقص الغذاء في بلادهم.

وقالت القائمة بأعمال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان نعميه القصير خلال إطلاق النداء: "الرجال والنساء من اللاجئين والنازحين يتطلعون إلى أن نبذل أقصى جهدنا لمساعدتهم"... "أغلب الأموال ستستخدم لتلبية الحاجات الإنسانية في إقليم دارفور المضطرب.

ومن المفترض أن يخصص جزء من المبلغ (٥٨١ مليون دولار) للنازحين و٢٢٥ مليون للاجئين و١٤٥ مليون للسكان الفقراء.

وصرح مفوض الشؤن الإنسانية في حكومة السودان أحمد آدم لـ "فرانس برس": "خلال الأعوام الأربعة الماضية، كنا نحصل على ما بين ٥٥٪ إلى ٥٢٪ من التمويل الذي كنا نطلبه".

وفي نفس السياق قال مسؤولة في مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان جين فارهيدين: "هناك رغبة لدى المانحين الدوليين بمساعدة السودان".

يذكر أنه في العام ٢٠١٥ جمع وكالات الأمم المتحدة ٦٠٤،٣ ملايين دولار لمساعدة السودان.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، دعا مجلس الأمن الاثنين لفرض حظر للسلاح على جنوب السودان، ومعاقبة القادة السياسيين والعسكريين الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق السلام، كما دعا إلى تعزيز قوة حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية.

ويهدد العنف الذي تفجر في العاصمة جوبا في الأيام الأخيرة بالعودة إلى الحرب الأهلية في جنوب السودان.

وقال بان للصحفيين: "حان الوقت لتعزيز عمل الأمم المتحدة على نطاق واسع... القتال امتد إلى مناطق خارج جوبا في الولاية الاستوائية الوسطى وسط البلاد... عندما لا تستطيع حكومة حماية شعبيها أولا تفعل ذلك وعندما تكون الأطراف المتحاربة أكثر عزما على إثراء وتمكين أنفسهم على حساب شعبهم فإن على المجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ إجراء"... "قتل صينيان اثنان من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وموظف محلي في المنظمة الدولية في الاشتباكات"... "نحتاج بشدة إلى طائرات هليكوبتر هجومية ومواد أخرى لتنفيذ تفويضنا الخاص بحماية المدنيين"... "أدعو أيضا جميع الدول المساهمة في مهمة الأمم المتحدة في جنوب السودان للبقاء في مواقعها.. أي انسحاب من شأنه أن يبعث بإشارة خاطئة في جنوب السودان وفي أرجاء العالم".

وأضاف بان: "خذل قادة جنوب السودان شعبهم مرة أخرى"... "أي نوع من القيادة تلك التي تلجأ إلى الأسلحة الفتاكة وسياسة الهوية مرارا وتكرارا؟.. قيادة فاشلة".

وفي تحرك نادر دعا بان إلى حظر فوري للسلاح على جنوب السودان وتطبيق عقوبات على الزعماء السياسيين والقادة العسكريين الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق السلام، قائلا: "سجتمع مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن لبحث الوضع في جنوب السودان".

وتنتشر قوات حفظ السلام في جنوب السودان منذ أن نالت البلاد استقلالها عن السودان في ٢٠١١.

ويتنافس كير ومشار منذ فترة طويلة في السياسة وعلى ساحة القتال، ودخلت البلاد في حرب أهلية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ بعد بضعة أشهر من قيام كير بطرد مشار من منصبه كنائب له، ووقع الطرفان اتفاق سلام في أغسطس/آب ٢٠١٥ لكن تطبيقه تعثر.

كاميرون يدندن بلحن رثاء

لندن- سي ان ان

بعد إعلان رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، استقالته من منصبه وتصريحه بأن المرشحة لرئاسة حزب المحافظين البريطاني، تيريزا ماي، ستتولى منصبه، التف كاميرون ليدخل منزله، وهو "يدندن" لحنا قصيرا، التقطته مسجلات الصحفيين، وأثار لحنه القصير ضجة على مواقع التواصل الاجتماعي. وغنى كاميرون "دو، دووو، دو، دو.." قبل دخوله منزله، ولهؤلاء الذين يتساءلون حول النغمة التي دندنها كاميرون، سارعت إذاعة راديو بريطانيا "كلاسيك إف إم" لتحليل الصوت ونشر تغريدة تحمل صورة النوتة الموسيقية لدندنة كاميرون التي يعتبرها البعض "تاريخية"، ولقبها البعض بـ "رثاء كاميرون".